الأمم المتحدة

PBC/9/LBR/1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 June 2015
Arabic
Original: English

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا

التقرير المرحلي الرابع

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير معلومات مستجدة عن بيان الالتزامات المتبادلة وعن الأهداف التي اعتمدتها، في شباط/فبراير ٢٠١٣، التشكيلة القُطرية المخصصة لليبريا في لجنة بناء السلام، واللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام في ليبريا. وهذا التقرير هو رابع تقرير استعراض يقدم تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة. ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمدت حكومة ليبريا وتشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا (انظر PBC/4/LBR/2) لمواكبة جهود بناء السلام التي تبذلها ليبريا. واتُّفق في البيان على إنجاز استعراضات دورية لأهداف البيان لرصد التقدم المحرز وتعديل البيان حسب الاقتضاء.

٣ - وأُجري أول استعراض لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة في عام ٢٠١١، وعدَّلت الوثيقة الختامية المنبثقة عنه البيان الأصلي وحددت التزامات وأهدافا جديدة (PBC/6/LBR/2). واعتمدت تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام الوثيقة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢. وركز الاستعراض الثاني على أوجه التقدم والتحديات الرئيسية التي برزت خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. واعتُمدت نتائج الاستعراض الثاني في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. أما الاستعراض الثالث فشمِل الفترة من

130715 080715 15-10085 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، واعتُمدت نتائجه في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

٤ - ويركز هذا التقرير على حالة التنفيذ خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويستند إلى التقارير المرحلية التي قدمتها حكومة ليبريا، وإلى إسهامات أعضاء تشكيلة ليبريا، وتقارير المهام التي يقدمها رئيس تشكيلة ليبريا، ونتائج المناقشات التي أجريت بشأن تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة في مونروفيا في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي ضوء تفشي مرض فيروس الإيبولا، جرت مناقشات بشأن الحاجة إلى تنقيح البيان.

ثانيا - التزامات حكومة ليبريا

ألف - تعزيز سيادة القانون

١ - إيلاء الأولوية للإرادة السياسية اللازمة لتسهيل عمل لجنة إصلاح القوانين من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل

٥ - إحراز تقدم صوب تحقيق النتائج/النواتج المدرجة في استراتيجية لجنة إصلاح القوانين - شرعت لجنة إصلاح القوانين، بعد انطلاق خطتها الاستراتيجية في عام ٢٠١١، في تنفيذ أنشطة رئيسية. وخلال عام ٢٠١٤، قدمت اللجنة مشورة الخبراء لمؤسسات مختلفة في الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، وشمل ذلك المشورة بشأن صياغة عدد من التشريعات والسياسات. وأجرت اللجنة، خلال العام، استعراضا نظريا شاملا و ١٢ من المشاورات مع الجهات المعنية في ١١ مقاطعة هي: مارغيبي، وغراند باسا، وريفر غي، وغراند غيده، ونيمبا، وبونغ، ولوفا، وكيب ماونت، وبومي، وغباربولو، ومونتسيرادو. وشارك في هذه المشاورات أكثر من ١ ٥٠٠ شخص من منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية ومن القادة السياسيين والعرفيين والدينيين. وبناء على ذلك، أُعدّت مسودة لسياسة وطنية لإصلاح القوانين راجعها في وقت لاحق فريق عامل تقني مؤلف من محامين محترفين ومحللي سياسات وخبراء قانونيين.

٦ - زيادة الاعتماد المخصص في الميزانية للجنة إصلاح القوانين - لم تحظ لجنة إصلاح القوانين، منذ إنشائها في عام ٢٠١١، بأية زيادة في مخصصاتها المتكررة في الميزانية حتى يتسنى لها تعيين ما يكفي من الموظفين الفنيين. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الدعم المقدم من الميزانية لكفالة تنفيذ اللجنة لولايتها في الوقت المناسب.

٧ - اعتماد سياسة وطنية لإصلاح القوانين - أُعدّت مسودة السياسة في آب/أغسطس ٢٠١٤، بعد أن اشتركت لجنة إصلاح القوانين ولجنة الحوكمة في استضافة حوار مع الجهات المعنية بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وصاغت لجنة الحوكمة توجيها للسياسة العامة بشأن تعزيز تنسيق عملية سن القوانين وتحسين نوعيتها. وشكلت التوصيات المقدمة من الجهات المعنية الرئيسية إسهاما أساسيا في مسودة السياسة التي أيدها الأغلبية الساحقة في دورتي المصادقة اللتين عُقدتا في ١٣ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٨ - عقد مؤتمر قضائي وطني - عقد الجهاز القضائي ووزارة العدل مؤتمر العدالة الجنائية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وصودق على القرارات الصادرة عن المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونُفذ عدد منها في عام ٢٠١٤.

٢ - كفالة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع العدل

٩ - تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاعي العدل والأمن تماشيا مع استعراض الإنفاق على قطاعي العدل والأمن الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والبنك الدولي - منذ نشر استعراض الإنفاق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، لم تتمكن حكومة ليبريا من تخصيص ما أُوصي به من اعتمادات في الميزانية لقطاعي العدالة والأمن. وبما أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على وشك بدء المرحلة الانتقالية لتسليم كامل العمليات الأمنية إلى ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، من المهم زيادة المخصصات في الميزانية بما يتفق مع الاحتياجات التي تم تحديدها لهذين القطاعين.

٣ - اتخاذ إجراءات فورية لخفض المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة

١٠ - انخفاض حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة حسب الإحصاءات - انخفض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة المسجل على الصعيد الوطني من ٨٧ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٧٤ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ثم إلى ٦٤ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويشكل المحتجزون في سجن مونروفيا المركزي الواقع في مقاطعة مونتسيرادو ما يقرب من نصف السجناء في البلد. وسُجّل أهم تغيير في الأرقام الإجمالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ نتيجة اتخاذ الجهاز القضائي ووزير العدل إجراءات طارئة خاصة إزاء أزمة الإيبولا. وأُنشئ فريق لتنفيذ المشروع المتعلق بالاحتجاز السابق للمحاكمة، وتمت الموافقة عليه باعتباره جزءا من الهيكل الجديد للبرنامج المشترك للعدالة والأمن، ليتناول على وجه التحديد مسائل الاحتجاز السابق للمحاكمة.

١١ - توسيع نطاق أعضاء عقد جلسات الاستماع التمهيدية في السجون ليشمل جميع المحاكم الابتدائية في مونتسيرادو وفي العواصم الثلاث لمقاطعات بونغ ونيمبا ولوفا - بت برنامج عقد جلسات الاستماع التمهيدية في السجون، الذي يجري العمل به حاليا في ١٠ محاكم ابتدائية في مقاطعة مونتسيرادو، في ٨٠١ حالة، وأسفر عن إطلاق سراح المحتجزين في ٤٧٥ حالة خلال عام ٢٠١٤. وأُنجز مشروع لرصد سير العمل والدعاوى في محاكم ابتدائية مختارة في جميع أنحاء ليبريا في عام ٢٠١٤ بغرض تحديد الأسباب الكامنة وراء حالات التأخير التي تؤدي إلى طول الاحتجاز السابق للمحاكمة. ونوقشت النتائج مع الأطراف الوطنية الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، ومنها المحكمة العليا ووزارة العدل، واتخذت فرقة العمل المعنية بالاحتجاز السابق للمحاكمة إجراءات للمتابعة. ومن المبادرات المتخذة إنشاء وحدة مركزية لتجهيز القضايا ليتسنى القيام على نحو فعال بإدارة انتقال ملفات القضايا من المحاكم الابتدائية إلى محاكم الدوائر. وكان لبرنامج إطلاق سراح السجناء، وهو نسخة من برنامج عقد جلسات الاستماع التمهيدية في السجون الذي يجري العمل به في مقاطعات أخرى، تأثير إيجابي في النسبة الإجمالية لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، أفضى تعزيز التعاون بين محامي المساعدة القضائية ومدعي المقاطعات إلى استعراض ١٤٦ من حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة في مقاطعة مونتسيرادو، ثم الإفراج عن المحتجزين فيها.

١٢ - وتستدعي المسائل المتعلقة بعدم تخصيص الموارد الكافية والافتقار إلى القدرات، لا سيما في مجال أمن السجون وإدارتها، معالجة أوفى.

١٣ - زيادة عدد موظفي قطاع العدل المدربين - في عام ٢٠١٤، أجرى مكتب الوكيل العام ثلاث حلقات عمل لتدريب ما يقرب من ٢٠٠ من مدعي المقاطعات وغيرهم من المدعين العامين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ١٨ من خريجي كليات الحقوق تدريبا مكثفا ليصبحوا مدعين في المدن. وتم أيضا تدريب ٥ من محامي المساعدة القضائية و ٩ مدّعين وتوزيعهم في أيار/مايو ٢٠١٤ على ٥ مقاطعات يغطيها مركزا هاربر وزويدرو الإقليميان. وإضافة إلى ذلك، درّب المعهد القضائي، في تموز/يوليه، ٢٠٠ من قضاة المحاكم الابتدائية بشأن توسيع نطاق اختصاص المحكمة الابتدائية. وركز التدريب على جملة مسائل منها إصدار الأحكام وإجراء المحاكمات وتصنيف الجرائم بموجب القانون الجديد لإصدار الأحكام. وفي عام ٢٠١٤، تلقى التدريب ١٦ قاضيا جديدا عيّنتهم الرئيسة.

١٤ - زيادة عدد الحالات التي تُعالج من خلال النظام التجريبي لمراقبة السلوك - يجري العمل بخدمة مراقبة السلوك في مقاطعات مونتسيرادو وبونغ ولوفا ونيمبا. وفي مقاطعة بونغ،

تعمل الخدمة من مركز غبارنغا الإقليمي. وخلال عام ٢٠١٤، استفاد من خدمة مراقبة السلوك ما مجموعه ١٢٢ فردا من الخاضعين لمراقبة السلوك في مقاطعة مونتسيرادو و ٤٨ فردا آخر في مقاطعة نيمبا. وتوقف القيام بمزيد من الأنشطة بسبب تفشي الإيبولا.

٤ - تعزيز إدارة الموارد البشرية لكفالة أن يكون توزيع موظفي قطاع العدالة الذين تلقوا التدريب المناسب ولديهم فهم دقيق للقانون على المقاطعات مواكبا لنشر الشرطة الوطنية الليبرية

١٥ - نشر القضاة المعاونين المتخرجين حديثا - لم يجر أي نشر جديد في عام ٢٠١٤. ذلك أن هذا الهدف تحقق في عام ٢٠١٣. وتشير التقارير الأولية إلى حدوث تحسن تدريجي في نوعية جلسات المحاكم.

١٦ - زيادة عدد المدعين العامين ومحامي المساعدة القضائية المستقدمين والموزعين على المناطق المركزية - سعيا لزيادة تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية، تم تدريب ٥ محامين آخرين من محامي المساعدة القضائية و ٩ من مدعي المقاطعات وتوزيعهم في أيار/مايو ٢٠١٤ على المقاطعات التي يغطيها مركزا زويدرو وهاربر الإقليميان وهي: ميريلاند، وغراند كرو، وريفر غي، وغراند غيده، وسينوي. وبدعم من صندوق بناء السلام، ارتفع العدد الإجمالي لمدعي المقاطعات من ١٥ في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٤ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويشمل العدد ٥ مدعين عامين إضافيين في مقاطعة مونتسيرادو. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ عدد المدعين في المدن ٨٤ مدعيا منتشرين في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم خريجو كليات الحقوق البالغ عددهم ١٨ الذين تلقوا التدريب. أما في الواقع، فيقدر أن عدد المدعين في المدن يبلغ ١١٢ مدعيا من بينهم عدد من المتطوعين. ولدى كل مقاطعة في الوقت الراهن فريق للادعاء على مستوى محكمة الدائرة.

١٧ - تعيين القضاة على نحو يراعي عدد القضايا المدرجة في قوائم المحاكم - لدى جميع المقاطعات الآن قضاة معينون بها. غير أن هناك حاجة ماسة لمزيد من القضاة حتى يتسنى البت على نحو فعال في جميع القضايا المعروضة على المحاكم. ففي المحاكم الابتدائية البالغ عددها ١٥٢ محكمة الموجودة في جميع أنحاء الدوائر وعددها ١٦ دائرة، لا يتجاوز عدد المناصب براتب المشغولة ٩٠ منصبا، وهو ما يمثل نقصا قدره ٦٢ منصبا. ونفس الأمر ينطبق على مناصب القضاة المعاونين، فمن أصل ٣٠٤ مناصب، لا يتجاوز عدد المناصب المشغولة ٢١٣ منصبا، وهو ما يمثل نقصا قدره ٩١ منصبا.

١٨ - تقديم الخدمات القانونية من مركز غبارنغا الإقليمي وتوسيع نطاقها لتشمل المراكز الأخرى - افتُتحت محكمة الدائرة القضائية التاسعة لغبارنغا رسميا في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأصبحت المحاكم الابتدائية الثلاث الواقعة في الدائرة القضائية التاسعة في بونغ تعمل في الوقت الراهن في آن واحد، مما يزيد عدد القضايا المجهزة في إطار زمني أقصر. وفي عام ٢٠١٤، تم البت في ما مجموعه ١٢ قضية من قضايا العنف الجنسي والجنساني في المقاطعات الثلاث، مقابل ١٤ قضية في عام ٢٠١٣.

٥ - تهيئة مجال للحوار العام بشأن مسائل سيادة القانون

١٩ - قيام لجنة المؤتمر الوطني بوضع السياسات المتعلقة بقطاعي العدالة الرسمي وغير الرسمي - أرجئ المؤتمر القضائي الوطني الرابع بسبب تفشي فيروس إيبولا. وتعتزم السلطة القضائية استضافة المؤتمر في عام ٢٠١٥.

٢٠ - تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ بشأن قطاعي العدل الرسمي وغير الرسمي - لم تنفذ التوصيات بعدُ بسبب إرجاء المؤتمر القضائي الوطني الرابع ولأن العديد من التوصيات يلزم إعادة صياغته في شكل بيانات للسياسة العامة. وتعتزم السلطة القضائية التخطيط لعقد المؤتمر في عام ٢٠١٥.

٢١ - إجراء حوارات تشاورية إقليمية لطرح تقرير المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ على الشعب - لم تُجرَ المشاورات بعدُ نظرا لمحدودية الأموال المتاحة. ومن المتوقع أن تُناقَش التوصيات الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠١٠ وأن تُقرّ خلال المؤتمر القضائي الوطني المقبل، وأن تُجرى بعد ذلك المشاورات الإقليمية.

٦ - إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة القضايا وتتبعها وفي الوقت نفسه تعزيز العلاقات المهنية بين جميع مكونات نظام العدالة، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية

٢٢ - إنشاء نظام تجريبي لحفظ السجلات وإدارة القضايا في مركز غبارنغا ثم نقل التجربة إلى مركزي هاربر وزويدرو بحسب المرحلة التي تم بلوغها في بناء هذين المركزين وتشغيلهما - وُضعت الصيغة الأولى للنظام التجريبي لحفظ السجلات وإدارة القضايا وأُنجزت عملية محاكاة للبرنامج الحاسوبي. وُدرِّب المستخدمون النهائيون على المهارات الحاسوبية الأساسية، وأجري الاختبار الأول للنظام بإشراك المستخدمين النهائيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولكن، نظرا لتفشي فيروس إيبولا، توقف إحراز التقدم في عام ٢٠١٤.

٢٣ - وفي إطار برنامج تدريب كتبة المحاكم الذي ينفذه معهد جيمس أ. أ. بيير القضائي وقسم خدمات العدالة والأمن التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تلقى ١٦٤ من كتبة المحاكم في خمس مناطق تدريبا في إطار بدء تنفيذ مشروع النظام اليدوي لحفظ السجلات. ومنذ عام ٢٠١١، دُرب ٤٨٠ من كتبة المحاكم.

٧ - إنشاء آليات فعالة لمراقبة نظام العدالة توفر الضمانات لاستقلال القضاء والمساءلة العامة

٢٤ - يعمل مكتب الخدمات العامة بفعالية في مركز غبارنغا، وتُنشأ مكاتب للخدمات العامة في مراكز أخرى بحسب المرحلة التي تم بلوغها في بناء هذه المراكز وتشغيلها - يعمل مكتب الخدمات العامة بوصفه مركزا لخدمات الإحالة في مركز غبارنغا ويتيح للجمهور معلومات عن الخدمات المتاحة. ويمكن للمقيمين في منطقة المركز تقديم الشكاوى ضد العاملين في مجالي العدالة والأمن، ثم تُحال تلك الشكاوى إلى القطاع المناسب لاتخاذ الإجراءات. وخلال عام ٢٠١٤، ورد ما مجموعه ١٥ شكوى أحيلت إلى مؤسسات العدالة الجنائية المعنية.

٢٥ - ويعمل مكتب الخدمات العامة على تيسير الجهود الرامية إلى تعزيز ثقة الجمهور في قطاعي العدالة والأمن. وتُستَخدم البيانات التي تجمعها منظمات المجتمع المدني ومراقبو حقوق الإنسان العاملون مع مكتب الخدمات العامة في نظام للإنذار المبكر. ويسهم هذا الأمر في وضع آلية للضوابط والموازين تكفل مراعاة إجراءات قطاعي العدالة والأمن للقواعد الأخلاقية.

٢٦ - ووُظف منسقان وثلاثة موظفي اتصال للمركزين ٢ و ٣ في هاربر وزويدرو، ثم دُربوا ونُشروا في المقاطعات الجنوبية الشرقية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونُظمت حملة توعية للجمهور في الشهر نفسه. وفي أثناء تفشي فيروس إيبولا، عمل موظفو الاتصال جنبا إلى جنب مع شتى الأفرقة الصحية على مستوى المقاطعات في مجال التوعية بذلك الفيروس كما عرَّفوا المواطنين بمركز الخدمات.

٢٧ - اضطلاع مؤسسات قطاعي العدالة والأمن باستعراض لنظم المساءلة والمراقبة وتنفيذ التوصيات - ترد المعلومات الخاصة بهذا البند في الفقرة ٦١ أدناه.

٢٨ - إنشاء هيئة مدنية مستقلة لمراقبة موظفي قطاع العدالة عقب مشاورات مع العموم بشأن ولايتها - في عام ٢٠١٣، أيَّد قضاة الرابطة الوطنية للقضاة في ليبريا فكرة توسيع عضوية لجنة التحقيق القضائي لتشمل مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني وخبراء آخرين، وأعيد تأكيد إدراجهم في عام ٢٠١٤ بتأييد السلطة القضائية لتعيين شخصيات

بارزة في مجلس لجنة التحقيق القضائي. وتدعم آليةُ الإبلاغ العام آليةَ لجنة التحقيق القضائي، وكلتاهما تنطوي على مشاركة منظمات المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالسلوك غير الأخلاقي للجهات الفاعلة في القضاء.

٢٩ - إتمام استعراض رسوم المحاكم والغرامات وإجراء التعديلات اللازمة للتدابير والممارسات ذات الصلة - اعتمدت المحكمة العليا في عام ٢٠١٤ تعديلا نهائيا بشأن رسوم المحاكم والغرامات قدمته لجنة الاستعراض القضائي المعنية. ووفقا للقانون، سينشر رسميا الجدول المنقح لرسوم المحاكم والغرامات في عام ٢٠١٥ وسيعلق في كل محكمة من محاكم ليبريا.

٣٠ - إتمام استعراض خطة الإفراج بكفالة - نوقشت خطة الإفراج بكفالة في مؤتمر العدالة الجنائية المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣، واقتُرحت توصية انبثقت عن استعراض تنفيذ النظام الحالي. وأُقرت القرارات الصادرة عن المؤتمر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن المتوقع تنفيذ الخطة بمجرد إتاحة التمويل الحكومي، ويؤمَل أن يتحقق ذلك في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤.

٣١ - عقد اجتماعات اللجنة التشريعية المعنية بالشؤون القضائية بصفة منتظمة - في عام ٢٠١٤، عقدت لجنتا مجلس النواب ومجلس الشيوخ المعنيتان بالسلطة القضائية اجتماعات منتظمة، على أساس أسبوعي تقريبا، وذلك لمناقشة المسائل القضائية الرئيسية.

٣٢ - وضع السياسة العامة للبرنامج الليبري للمساعدين القانونيين من قبل فرقة العمل المعنية بغير المحامين أو أي هيئة ملائمة أخرى - نوقشت مسألة المساعدين القانونيين في مؤتمر العدالة الجنائية المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣. وأُقرت القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وارتأت لجنة التخطيط للمؤتمر القضائي إدراج موضوع ''السعي لوضع آليات جديدة لتيسير اللجوء إلى القضاء'' ضمن مواضيع المؤتمر الوطني الرابع الذي سيُعقد في عام ٢٠١٥. ومن المواضيع الفرعية للمؤتمر ما يلي: (أ) دور المساعدة القانونية ومكانها؛ (ب) استخدام الوسائل البديلة لفض المنازعات في إطار القانون؛ (ج) دور المحامين في تعزيز تقديم الخدمات القانونية بدون مقابل.

باء - دعم إصلاح قطاع الأمن

١ - الحفاظ على الإرادة السياسية لاعتماد وتنفيذ قانون إصلاح جهاز الأمن الوطني والاستخبارات

٣٣ - عقد مجلس الأمن القومي لاجتماعات منتظمة - في عام ٢٠١٤، عقدت هذه الاجتماعات على أساس منتظم.

٣٤ - مزاولة مجالس الأمن المقاطعات أعمالها في مقاطعات بونغ، وغراند كرو، وغراند غيده، ولوفا، وماريلاند، ونيمبا، وريفر غي، وسينوي - لا تجتمع على أساس شهري سوى ٣ مجالس (غراند غيده، ولوفا، ونيمبا) من أصل ١٥ مجلسا. ويعزى هذا الأمر إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الدعم المالي وقلة التنسيق. وفي أواخر عام ٢٠١٤، عُلق عمل جميع مجالس الأمن مؤقتا بسبب تفشي فيروس إيبولا.

٣٥ - تفعيل مجلس الأمن المحلي في مركز غبارنغا - عملا بقانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات، من المقرر إنشاء مجالس أمن محلية. وحتى الآن، لم تنشأ مجالس إلا في ست مناطق (ثلاثة مجالس في كل واحدة من مقاطعتي لوفا ونيمبا).

٣٦ - تحقق تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة على جميع مستويات وضع السياسات الأمنية - يظل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع الأمني من الأولويات العالية في الحكومة، ولوحظ إحراز تقدم تدريجي في هذا المجال. وحتى الآن، تبلغ نسبة تمثيل المرأة ١٨ في المائة في الشرطة الوطنية الليبرية، و ٣١ في المائة في مكتب الهجرة والتجنيس، و ٣٠ في المائة في وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات.

٣٧ - ويهدف مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل إلى تدريب ٧٠ موظفا مبتدئا في السنة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وفي عام ٢٠١٤، دربت ١٤ امرأة وبدأت حكومة ليبريا، بدعم من الأمم المتحدة، تنفيذ سياسة جنسانية للمكتب تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة والتوعية بقضية المساواة بين الأفراد العاملين في المؤسسات الإصلاحية بالزي الرسمي أو الزي المدني. وحتى الآن، يبلغ تمثيل المرأة في المكتب ١٥ في المائة.

٣٨ - إعداد قانون الشرطة وتقديمه إلى البرلمان لإصداره - في عام ٢٠١٤، قدم مشروع قانون الشرطة إلى لجنة الحوكمة لاستعراضه، ومن المقرر تقديمه إلى البرلمان في أوائل عام ٢٠١٥.

٣٩ - إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات تمشيا مع التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة، بما في ذلك إدخال التعديلات اللازمة على قانون وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات – فحصت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات مؤهلات موظفين إضافيين ووظَّفتهم ودرَّبتهم ونشرهم في جميع أنحاء البلد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة المخدرات. وأُدرج تمويل تدريب المستقدَمين الجدد، وعددهم ١٠٢، في ميزانية حكومة ليبريا للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، على أن يبدأ تدريبهم في الربع الأول من عام ٢٠١٥. ولهذه الوكالة ١٠ أفراد يعملون في مطار روبرتس الدولي في مونروفيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآخرون في جميع الموانئ البحرية منذ عام ٢٠١٤. وسيبدأ تطبيق الرؤية والخطة الاستراتيجيتين لوكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في عام ٢٠١٥ وفقا لخطة الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٤٠ – إعداد قانون مكافحة المخدرات – في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أقر البرلمان قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة وقانون وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في ليبريا اللذين وقّعتهما الرئيسة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ونشرا في نشرة رسمية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤١ – وضع استراتيجية وطنية بشأن المخدرات – لم تتخذ أي إجراءات في عام ٢٠١٤ بسبب تفشي فيروس إيبولا. وبدأ في عام ٢٠١٣ العمل الأولي لوضع استراتيجية وطنية بشأن المخدرات. وستُستأنف مناقشات الجهات المعنية في أوائل عام ٢٠١٥. ويجري النظر في أربعة من مكونات الاستراتيجية هي: إطار قانوني ملائم وفعال؛ ونظام للحد من الطلب على المخدرات يتسم بالكفاءة والفعالية؛ ونظام فعال لمكافحة الإمداد بالمخدرات غير المشروعة؛ ومراقبة ورصد فعالين للمخدرات المشروعة.

٤٢ – حلّ المكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني – تحقق هذا الهدف في عام ٢٠١٤.

٤٣ – إشراك الجمهور في الحوار المتعلق بإصلاح قطاع الأمن – في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظمت حكومتا ليبريا والسويد، بالتعاون مع مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في ليبريا، حلقة عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن. واستعرضت حلقة العمل قضايا إصلاح قطاع الأمن في ضوء التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبرهنت على التزام الحكومة بتحقيق العدالة وتعزيز الأمن في البلد. واستُهل في عام ٢٠١٤ تنقيح الاستراتيجية الأمنية الوطنية بإجراء العديد من المشاورات العامة، ولكن توقفت هذه العملية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بسبب تفشي فيروس إيبولا.

٢ - كفالة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع الأمن

٤٤ - تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية للقوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية والأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة ومكتب الهجرة والتجنيس ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، وفقا لنتائج استعراض بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والبنك الدولي لنفقات العدالة والأمن - بالإشارة إلى الفقرة ٩ أعلاه، لم تنفذ بعدُ التوصيات المقدمة بشأن زيادة مخصصات الميزانية. ولا تزال التحديات قائمة وتشمل الافتقار إلى القدرات، وعدم كفاية المخصصات من الموارد، وتولي الحكومة لزمام أمور قطاعي العدالة والأمن ومساءلتها عن ذلك.

٣ - دعم إنشاء خمسة مراكز إقليمية للعدالة والأمن والإبقاء عليها

٤٥ - الانتهاء من تجهيز سندات ملكية الأراضي من أجل المراكز - أنهت لجنة الأراضي فحص ومسح وتجهيز سندات ملكية أراضي المراكز من الثاني إلى الخامس. وسُلم سندا ملكية أرضي المركزين الثاني والثالث إلى وزارة العدل، أما السندان الخاصان بالمركزين الرابع والخامس فهما معروضان على الرئيسة للتوقيع.

٤٦ - بدء العمل لإنشاء المركزين الثاني والثالث في هاربر وزويدرو - في عام ٢٠١٤، وافق مجلس العدالة والأمن على تجديد بناء قائم في هاربر ليُستخدم كمقر رئيسي لأفراد وحدة دعم الشرطة وغيرها من خدمات العدالة والأمن. وجُهز أيضا خلال عام ٢٠١٤ سند ملكية أرض محكمة دائرة هاربر الكائنة في وسط المدينة. وأعدت وزارة الأشغال العامة تصميما مفاهيميا للمركز المقترح إنشاؤه في زويدرو.

٤٧ - واستناداً إلى النتائج المستخلصة من الدراسة الاستقصائية لتقييم آراء الناس وإلى الدروس المستفادة من مركز غبارنغا، يطبق نهج تدريجي بالنسبة للمركزين الثاني والثالث، حيث تركز المرحلة الأولى على توفير الخدمات ذات الأولوية داخل المنطقة. ووفقاً لدراسة استقصائية أساسية بشأن العدالة والأمن أجراها مكتب بناء السلام في ليبريا في عام ٢٠١٣، يرى معظم الأشخاص في المقاطعات الخمس التي من المقرر أن يغطيها المركزان في زويدرو وهاربر ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز الثقة في جهاز الشرطة ونظام المحاكم. وبناء على ذلك، أُضفيت الأولوية في عام ٢٠١٤ على إيفاد خمسة آخرين من محامي المساعدة القضائية وتسعة مدعين إلى المقاطعات الجنوبية الشرقية. ويُعد نشر ١٠ من مراقبي حقوق الإنسان، و ٥ من موظفي التواصل مع الجمهور وخدمات المشورة القانونية عن طريق منظمات المجتمع المدني من ضمن الخدمات الأخرى ذات الأولوية المتفق على تقديمها والتي

لا تتطلب إقامة هياكل أساسية جديدة. وقد شُرع في عام ٢٠١٤ في تعيين موظفي دعم للضحايا وضباط اتصال بشأن القضايا لوحدة مكافحة جرائم العنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار ميزانية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، خصصت حكومة ليبريا مبلغاً قدره ٠٠٠ ٤٥٠ دولار ليكون بمثابة أموال تشغيلية لمركز غبارنغا الإقليمي للعدالة والأمن، ومبلغاً قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار كاستثمار رأسمالي للإسهام في إنشاء مركز زويدرو الإقليمي.

٤٨ - أداء مكاتب الخدمات العامة في المراكز لوظائفها مع توافر وسائل محمية تمكن المواطنين من تقديم الشكاوى - يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذه المسألة في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨ أعلاه.

٤٩ - نشر أعداد كافية من الموظفين إلى المراكز، مع تحقيق تمثيل للمرأة بنسبة ٢٠ في المائة - في عام ٢٠١٤، نشرت الشرطة الوطنية ٥٥ ضابطاً، من بينهم ١٥ امرأة، إلى مركز غبارنغا، أما مكتب الهجرة والتجنيس فلديه ٤٥ ضابطاً، من بينهم ٢٠ امرأة. وهناك امرأتان من أصل أربعة مراقبين لحقوق الإنسان يعملون في مقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا .

٥٠ - تنفيذ خطط القيادة والتحكم لكل من الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس - أُدرج تقييم لنظام القيادة والتحكم للشرطة الوطنية في تقييم أعدته كل من الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وما زال مركز القيادة والسيطرة غير جاهز للعمل.

٥١ - الاضطلاع بالرصد والتقييم لقياس مدى فعالية المراكز - في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أجرى مكتب ليبريا لبناء السلام التابع لوزارة الداخلية دراسة استقصائية لآراء الناس بشأن العدالة والأمن في المقاطعات الثلاث التي سيغطيها مركز غبارنغا. وقد أُجري ما مجموعه ٥٠٠ ١ مقابلة في مقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا بطريقة أخذ عينات طبقية متعددة من عمليات انتقاء عشوائي لضمان تحقيق نتائج تمثيلية على مستوى المقاطعات. ويبدو أن بعض الاستنتاجات تفيد بحدوث بعض التغيير الإيجابي نسبيا. فعلى سبيل المثال، أشار ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنهم يشعرون بالأمان أو بقدر كبير من الأمان، مقارنة مع نسبة ٦٥ في المائة من الأشخاص الذين شملتهم دراسة استقصائية مماثلة أُجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي حين أن ٢٩ في المائة من الذين أُجريت معهم مقابلات في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ذكروا أن الشرطة هي الجهة الرئيسية التي توفر الأمن لمجتمعهم المحلي، فإن العديد من الأشخاص، ولا سيما في المناطق الريفية، يعتمدون على أفرقة

حراسة محلية (٣٠ في المائة) وعلى سلطات تقليدية (٢٦ في المائة) توفر الأمن لهم. وفي المتوسط، أشار ٢٨ في المائة من الذين أُجريت معهم مقابلات في المقاطعات الثلاث إلى أن الوضع الأمني قد تحسن بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، بينما أشار ٦٧ في المائة إلى أن الوضع ظل على حاله وقال ٥ في المائة إنه ازداد سوءا. وبين استنتاج آخر أن ٤٥ في المائة من الأشخاص أعربوا عن ثقتهم في نظام المحكمة، مقارنة بنسبة ٣٧ في المائة التي سجلت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مع الإشارة إلى حدوث تحسن طفيف في التصورات ولكنه لا يزال دون مستوى الهدف بكثير. ولوحظ وجود بعض التباينات بين المقاطعات، حيث أعرب أشخاص في بونغ (٥٧ في المائة) عن ثقة في المحاكم تفوق ما أعرب عنه الأشخاص في لوفا (٣٢ في المائة).

٥٢ - ومع أن إنشاء مركز غبارنغا وإتاحته للعديد من الخدمات قد يكون عاملا مساهما في إدخال بعض التغييرات الإيجابية على تصور الناس بشأن قضايا العدالة والأمن، سيكون من الضروري إعداد بحوث إضافية لتحليل أثر العوامل الأخرى. وفيما يتعلق بوحدة دعم الشرطة العاملة من المركز، بينت الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٤ أن ٧٩ في المائة من الذين أُجريت معهم مقابلات والذين شاهدوا تصدي الوحدة لحدث أمني خطير في مجتمعهم المحلي خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة، مثل العنف الغوغائي أو أعمال الشغب، راضون عن طريقة التصدي للحادث ونتيجة لذلك، يشعرون بمزيد من الأمان. وإحدى التوصيات التي قدمها هذا الاستقصاء هي زيادة تعزيز الثقة في الشرطة عبر سبل منها مثلاً تنظيم المزيد من دوريات المجتمعات المحلية، والاستجابة على نحو أسرع، واتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية وتدابير أخرى ترمي إلى بناء الثقة، مع مراعاة اختلاف تصورات الرجال والنساء. وبوجه عام، أكد ١٢ في المائة من الذين أُجريت معهم مقابلات أنهم سمعوا عن المركز الإقليمي، وتختلف هذه النسبة بين ٢١ في المائة في بونغ و ١١ في المائة في لوفا و ٧ في المائة في نيمبا. وعموماً، فاق عدد الرجال الذين سمعوا بالمركز (١٦ في المائة) عدد النساء اللاتي سمعن به (٨ في المائة)، وسمع به ٢٢ في المائة من سكان المناطق الحضرية مقابل ٩ في المائة في المناطق الريفية. وبما أن التوعية الموجهة لم تبدأ إلا في عام ٢٠١٣، والمقاطعات الثلاث تغطي منطقة واسعة، فإن عدد المطلعين المنخفض نسبيا لا يثير بالضرورة الدهشة، إنما يؤكد بوضوح ضرورة زيادة التوعية. وقد أوصت الدراسة الاستقصائية أيضاً مكتب الخدمات العامة ومنظمات المجتمع المدني ببذل المزيد من الجهود للتوعية بالسبل التي يستطيع الأشخاص من خلالها اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك تقديم معلومات عن الإجراءات والتكاليف والآليات البديلة لتسوية المنازعات، مثل المتعلقة بتسوية المنازعات على الأراضي.

٥٣ - إقامة شبكات اتصال متكاملة لمكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية الليبرية - فيما يتعلق بمركز منطقة غبارنغا، رُبطت المؤسسات بالإنترنت مما زاد فعالية الاتصال داخل المقاطعات ومع المقر. وفي عام ٢٠١٣، طرأ مزيد من التحسن في الاتصالات والتنسيق بين الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل. غير أن المرحلة التالية من تركيب معدات الاتصالات التي تم شراؤها تنتظر اختتام المفاوضات بشأن تقاسم التكاليف الجارية بين حكومة ليبريا وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد وافقت الحكومة من حيث المبدأ على التكاليف ويجري عقد مشاورات لإنهاء المسألة.

٥٤ - تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم اللامركزية داخل قطاعي العدالة والأمن - بدأت عملية تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي في عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن تنتهي في عام ٢٠١٥.

٥٥ - أخذ الدروس المستفادة في عام ٢٠١٣ من تجربة مركز غبارنغا في الاعتبار أثناء إنشاء المراكز في زويدرو وهاربر - اتبعت المقترحات المقدمة بشأن المركزين الثاني والثالث نهجا يختلف كثيرا عن النهج المتبع في إنشاء مركز غبارنغا الإقليمي، وذلك بالتركيز أولاً وقبل كل شيء على توفير خدمات العدالة والأمن للمواطنين. وقد أُدرجت الدروس المستفادة في عام ٢٠١٣ من مشروع مركز غبارنغا الإقليمي في تصميم استراتيجية التنفيذ للمركزين الثاني والثالث، ويجري تطبيق نهج تدريجي. وفي المرحلة الأولى، تم التركيز على تقديم الخدمات بدلاً من إقامة الهياكل الأساسية. ووافق مجلس العدالة والسياسة الأمنية على تجديد مبنى الاتصالات السلكية واللاسلكية في هاربر الذي ستستخدمه مؤسسات العدالة والأمن في المرحلة الثانية. ورهنا بتوافر التمويل، وستركز المرحلة الثالثة على نظم الدعم الإداري لتحسين إنتاجية وأداء المؤسسات الموجودة في المراكز.

٤ - دفع عجلة إصلاح مكتب الهجرة والتجنيس تماشيا مع خطته الاستراتيجية والحفاظ في الوقت نفسه على التقدم المحرز في مجال إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية

٥٦ - زيادة الفرص التدريبية المتاحة لمكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية الليبرية (بما في ذلك فرص التدريب المتخصص) - لم تنظم في عام ٢٠١٤ دورات تدريبية عادية لموظفي مكتب الهجرة والتجنيس بسبب تفشي الإيبولا. ومع ذلك، فقد تم، من خلال الميزانية المالية لحكومة ليبريا للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، توفير التمويل اللازم لتدريب ٢٥٠ من خريجي المدارس الثانوية باعتبارهم موظفين في مكتب شؤون الهجرة والتجنيس. وسيبدأ التدريب في عام ٢٠١٥.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٣، قامت الشرطة الوطنية الليبرية بتجنيد واختبار وتدريب ٢٩١ ضابطاً بدعم من الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، تخرج أولئك المجندون البالغ عددهم ٢٩١ (٢٤٥ رجلاً و ٤٦ امرأة) من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية بعد ١٢ شهرا من التدريب الأساسي. وفي عام ٢٠١٤، استقدمت الشرطة ١ ٠٠١ ضابطاً وفحصت سجلاتهم، وكان من بينهم ٢٢٩ امرأة. وتم توفير التمويل في ميزانية الحكومة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لتدريب ٣١٥ من خريجي المدارس الثانوية كمجندين جدد في الشرطة الوطنية الليبرية، ومن المقرر أن يبدأ التدريب في عام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ عدد أفراد قوة الشرطة الوطنية ٨٠٧ ٤ ضباط (٨٤٥ امرأة و ٩٦٢ ٣ رجلا). ونُظمت عدة برامج تدريبية رفيعة المستوى في عام ٢٠١٤، شملت تدريب ٧٨ عنصراً من الشرطة الوطنية الليبرية و ٣ موظفين من مكتب الهجرة والتجنيس في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة بدعم من حكومتي أيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وتدريب اثنين من ضباط الشرطة على القيادة الاستراتيجية، بدعم من حكومة بوتسوانا؛ واثنين من ضباط الشرطة في مجال مكافحة الإرهاب، بتمويل من الصين.

٥٨ - وقام مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل بتدريب ٧٠ ضابطاً منهم ١٧ امرأة. وقد تخرج المجندون الجدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٥٩ - استمرار إصلاح مكتب الهجرة والتجنيس وإعادة هيكلته - يعتزم مكتب الهجرة والتجنيس نقل مهام رئيسية، بما فيها التجنيس ومهام أخرى، إلى مستوى المقاطعات، لضمان التوصل إلى عملية لامركزية لتقديم خدمات هجرة. وقد اضطلع المكتب بعملية توظيف شفافة وقائمة على الجدارة أدت إلى انتقاء ونشر ١٥ من قادة شرطة المقاطعات و ٥ من القيادات الإقليمية. ويفتقر الموظفون الخمسة والأربعون الذين تم نشرهم إلى مركز غبارنغا الإقليمي للدعم اللوجستي الكافي لأداء واجباتهم.

٦٠ - تحسين نوعية وعدد الشرطة الوطنية الليبرية، في ضوء ثغرات التخطيط للمرحلة الانتقالية التي حددتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا - تخرج ما مجموعه ٢٩١ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٤، وكان من بينهم ٤٦ امرأة.

٥ - تعزيز الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية على مؤسسات الأمن الوطني، وبخاصة تمكين مجلس الأمن الوطني ومجالس أمن المقاطعات وهيئات الرقابة المختصة في البرلمان

٦١ - تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا/إدارة عمليات حفظ السلام بشأن مراقبة قطاع الأمن - بدعم من صندوق بناء السلام والهيئة القضائية، تعاون كل من الشرطة الوطنية ومكتب المدعي العام مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن لإجراء استعراض لآليات الإدارة والمساءلة فيها في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣. وجرى تبادل النتائج مع جميع العاملين في مجالي العدالة والأمن. وأقرت كل من الهيئة القضائية ووزارة العدل توصيات هذه الدراسة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبالنظر إلى تفشي الإيبولا في عام ٢٠١٤، لم يُنَفذ معظم التوصيات بعدُ.

٦٢ - إنشاء مجلس مدني للشكاوى وتجريبه - يأتي تشكيل المجلس في إطار قانون الشرطة الذي تتولى لجنة الحوكمة استعراضه حالياً.

٦٣ - قيام جهات تنسيق الخفارة المجتمعية بأعمالها بفعالية في مقاطعات بونغ وغراند كرو وغراند غيده ولوفا وماريلاند ونيمبا وريفر غي وسينوي - بدأ، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تنفيذ برامج خفارة المجتمعات المحلية في ١٣ من أصل مقاطعات ليبريا الـ ١٥. وشرع منسقو الخفارة المجتمعية في حملة ترمي إلى إشراك المجتمعات المحلية من خلال المجموعات النسائية وقادة الطلاب. وتوفر أيضاً هذه الجهات المساعدة للقادة المحليين في مجال تخطيط الشؤون الأمنية. وتتفاعل دائرة اتصال الخفارة المجتمعية في الشرطة الوطنية مع قادة المجتمعات المحلية من خلال توعيتهم بأهمية ما يبدونه من اهتمام بأمن المجتمعات المحلية.

٦٤ - إنجاز استراتيجية الدفاع الوطني - وضعت الاستراتيجية في صيغتها النهائية وأُقرت. وهي تركز على مقتضيات الدفاع الوطني والسلام والأمن الإقليميين.

٦٥ - تعزيز الرقابة المدنية على الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنُّس ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل والقوات المسلحة الليبرية - اقتُرح إنشاء مجلس للرقابة المدنية. وتتواصل المشاورات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن ولاية المجلس المقترح وتفعيله. وبالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٤، أعد مكتب الهجرة والتجنيس، بدعم من البعثة وشرطة الأمم المتحدة، تعديلات يوصى بإدخالها على قانون الأجانب والجنسية ومشروع قانون ينشئ دائرة الهجرة الليبرية.

٦ - مواصلة المشاركة في المبادرات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٦٦ - استمرار التفاعل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية - في عام ٢٠١٣، أُنشئت فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تقودها وزارة العمل وتشارك فيها جميع الأجهزة الأمنية. ومن خلال فرقة العمل، جرى إعداد معلومات مستكملة عن حالة الاتجار بالبشر، وصياغة خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠١٤، واصلت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية تقدمها على الصعيد التشغيلي بدعم من البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات التوجيه والمشورة الفنية والتدريب والبرامج. وتتواصل الجهود الرامية إلى تنشيط مجلس إدارة الوحدة، وإدماج الوحدة في خطة الأمن الوطني الانتقالية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان بالوحدة ٢٤ موظفا.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٤، قامت وزارة العدل بالمقاضاة في دعوى متعلقة بالاتجار بالبشر، ونجحت في إصدار قرار إدانة.

٦٨ - إجراء البرلمان مداولات بشأن قانون مراقبة الأسلحة النارية - أُعِد مشروع القانون، ولكن بالنظر إلى تعقيد الموضوع، تم الاتفاق على أن يقوم خبير دولي وخبير محلي بإجراء استعراض متعمق لمشروع القانون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدم الرئيس القانون إلى البرلمان، وهو بانتظار المداولات حاليا.

٦٩ - قيام لجنة الأسلحة الصغيرة والشرطة الوطنية الليبرية بالتنسيق لإنشاء نظام لتسجيل الأسلحة النارية ووسمها - بدعم من الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تلقت اللجنة آلتين لوسم الأسلحة النارية من المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة الذي يتخذ مقره في كينيا. وأجرى التدريب في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ في مونروفيا كل من لجنة غانا للأسلحة الصغيرة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لفائدة القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين ووكالة الأمن الوطني ومكتب الهجرة والتجنيس من أجل التشغيل الكامل للآلات. وقدمت البعثة الدعم للتدريب.

جيم - تعزيز المصالحة الوطنية

١ - الحفاظ على الإرادة السياسية لتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية بشأن التعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني

٧٠ - إنجاز خارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، بما في ذلك عملية شاملة للمشاورة العامة - وُضِعت خارطة الطريق من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق أفضت إلى عقد حلقة عمل مكثفة بشأن التصميم مدتها ثلاثة أيام وثلاثة استعراضات تقنية لمشاريع الخطة السابقة مدة كل منها يوم واحد. ونُظِم أيضا استعراض وتحقق واسعا النطاق من جانب اللجنة التوجيهية المشتركة، واللجنة الدائمة بشأن السلام والدين والمصالحة الوطنية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وطلاب الجامعات، والمواطنين على مستوى القاعدة الشعبية. وتم إقرار خارطة الطريق خلال حفل الإعلان الرسمي عن إطلاق منتدى ''نهوض ليبريا عام ٢٠٣٠'' الذي عقد في غبارنغا، بوصفها الشق الأول لنهج من شقين يهدف إلى تحقيق الرؤية الوطنية، أما الشق الثاني فيتمثل في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للنمو الاقتصادي والتنمية (برنامج التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧).

٧١ - الإطلاق الرسمي لخارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة - تحقق هذا الهدف في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٧٢ - وضع برنامج مشترك للمصالحة يستند إلى خارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، وتشارك فيه الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليون والمجتمع المدني - وُضع مشروع برنامج مشترك للمصالحة الوطنية. بيد أنه بالاستناد إلى الدروس المستفادة من البرنامج المشترك للعدالة والأمن، اتُّفق بدلا من ذلك على التركيز على البرمجة المشتركة، بما يكفل قيام جميع الشركاء بتنسيق الأنشطة التي يضطلعون بها في مختلف المجالات المواضيعية لخارطة الطريق. وتتماشى خارطة الطريق مع برنامج التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ وبرنامج الأمم المتحدة الموحد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٧٣ - بدء تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، تماشيا مع البرنامج المشترك للمصالحة - بدأ تنفيذ خارطة الطريق بالإعلان الرسمي عن مشروع التاريخ الوطني في أيار/مايو ٢٠١٣. ويسعى هذا المشروع إلى إعادة كتابة تاريخ ليبريا ليكون متوازنا وشاملا قدر الإمكان، ويعكس كافة الجماعات العرقية. وتتناول مختلف المشاريع التي وافقت عليها اللجنة المشتركة الدائمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ سبعة من مجالات الاهتمام الاثني عشر المحددة في خارطة الطريق. ولم تحقق المشاريع سوى قدر ضئيل من المكاسب بسبب تفشي فيروس إيبولا.

٧٤ - إنشاء هيكل تنسيق وآلية تمويل (صندوق استئماني مثلا) دعما لتنفيذ البرنامج المشترك لتحقيق المصالحة - في حين لن يكون هناك صندوق استئماني بالمعنى المتعارف عليه، تشرف لجنة توجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين، تشترك في رئاستها الحكومة والأمم المتحدة، على تنفيذ مختلف البرامج المتصلة بخارطة الطريق.

٢ - إجراء مزيد من الحوارات الشاملة للجميع بشأن المصالحة الوطنية، ولا سيما بشأن ذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمسائل المتعلقة بالأراضي

٧٥ - التوصل إلى تقديم تقارير الحكومة في حينها وفقا لقانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة - في تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت الرئيسة تقريرا شاملا إلى الهيئة التشريعية عن التقدم المحرز نحو تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأعد مكتب بناء السلام في ليبريا التقرير الذي يبين أن نحو ٦٠ في المائة من أصل ٢٠٧ توصيات واردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة قد نفذت أو في طريقها إلى التنفيذ. ويتوقع اضطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين بتنفيذ التوصيات الأخرى، التي يتطلب بعضها سن تشريع.

٧٦ - وضع استراتيجية اتصالات فيما يتصل لخارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة بغية تهيئة المجال لإجراء حوار عام بشأن المصالحة الوطنية. وُضع مشروع استراتيجية للاتصالات المتعلقة بالمصالحة، ولكنه يحتاج إلى استعراض. ومن المتوقع أن يُنجز الاستعراض بحلول أيار/مايو ٢٠١٥.

٧٧ - تنفيذ استراتيجية اتصالات لخارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، بما في ذلك إصدار تقارير ربع سنوية موجهة إلى العموم عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق - من المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاستراتيجية في عام ٢٠١٥ بمجرد استكمالها. ولا يزال بطء تنفيذ خارطة الطريق يشكل مصدر قلق.

٣ - إيجاد الإرادة السياسية اللازمة كي تفي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بولايتها

٧٨ - توضيح ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة - في عام ٢٠١٤، ازداد توضيح الدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومن خلال ١١ منتدى لأصحاب المصلحة عقدت في ٥ مقاطعات في جميع أنحاء ليبريا، أوضحت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان الولاية والمهام الأساسية الموكلة إليها من حيث رصد الشكاوى والاعتداءات والانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان والتحقيق فيها.

ووافق أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون والقيادات النسائية والشبابية وجماعات الطلاب والزعماء السياسيون، على دور التنسيق الذي تقوم به اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في وضع منهجية محددة السياق لمحادثات الاعتراف والمغفرة، وتفعيل العملية.

٧٩ - معالجة التحديات الداخلية التي تواجهها اللجنة الوطنية المستقلة، وخصوصا انخفاض القدرات على صعيد الموظفين وعدم كفاية الموارد - لا تزال تواجه اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان العديد من التحديات التشغيلية، وتملك قدرة محدودة على الوفاء بولايتها الواسعة النطاق. ولم تتمكن اللجنة المستقلة من العمل على النحو الأمثل على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب عدم كفاية مستويات التمويل الحكومي وعوامل أخرى. وتعي الرئيسة الجديدة للجنة المستقلة هذه الديناميات، وهي تتشاور وتتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين لكفالة قدرة اللجنة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية. ويدعم صندوق بناء السلام اللجنة المستقلة في تعزيز قدراتها، ولا سيما في مجالي تصميم وتنفيذ برنامج الاعتراف والمغفرة. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت وحدة إدارة البرنامج تعمل بكامل طاقتها وتم تدريب موظفيها.

٨٠ - تنفيذ برامج التعويض وإحياء الذكرى وبرامج الاعتراف والمغفرة، وفقا لخارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة - أطلقت الرئيسة برنامج الاعتراف والمغفرة رسميا في زويدرو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي أعقاب الإطلاق، عقدت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان منتدى للاعتراف والمغفرة في مونروفيا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ للتحاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن نطاق البرنامج وطبيعته. ونتجت عن المنتدى آراء حاسمة بشأن مختلف ممارسات نظم الاعتراف والمغفرة التي تطبقها المجموعات اللغوية الرئيسية الأربع في ليبريا. ولم يحرز سوى تقدم محدود في عام ٢٠١٤ بسبب تفشي الإيبولا.

٨١ - تعزيز القدرات لمعالجة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وبناء ثقافة لاحترام حقوق الإنسان - منذ أن أوفدت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الانسان أول مجموعة من مراقبي حقوق الإنسان إلى مقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا في عام ٢٠١٢، بُذلت جهود كبيرة من أجل زيادة الوعي العام بشأن حقوق المواطنين ومسؤولياتهم. وفي عام ٢٠١٤، تم توظيف ما مجموعه ١٠ من مراقبي حقوق الإنسان وتدريبهم ونشرهم في المقاطعات المشمولة بالمركزين الثاني والثالث. وتبين التقارير المقدمة من المدعين والمحامين العامين ومراقبي حقوق الإنسان أنه يجري تدريجيا تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم في هذه المقاطعات. ويعمل

المراقبون بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العدالة من أجل التصدي لارتفاع معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قاموا بتثقيف السجناء بشأن حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في الخصوصية والزيارة والممتلكات والرعاية الطبية وممارسة شعائرهم الدينية. وتم تثقيف السجناء أيضا بشأن كيفية اللجوء إلى المحاكم وغيرها من نظم العدالة. وفي عام ٢٠١٤، عكف المراقبون، بالتعاون مع موظفي التوعية العامة، على دعم مختلف الأفرقة الصحية العاملة بالمقاطعات والتي تضطلع بأنشطة توعية بشأن الإيبولا، حيث كفلوا أن يتم على نطاق واسع في المقاطعات التعريف برسائل حقوق الإنسان وبالخدمات التي يقدمها المركز.

٤ - مواصلة التطرق إلى دور الشباب في بناء السلام، وبصورة أساسية من خلال البرنامج الوطني لخدمة الشباب من أجل السلام والتنمية

٨٢ - تنفيذ البرنامج الوطني لخدمة الشباب من أجل السلام والتنمية، بما في ذلك المبادرات التي تستهدف الشباب المعرضين للخطر - المقاطعات الست الأساسية للبرنامج الوطني لخدمات الشباب هي بونغ وغراند باسا وغراند غيده ولوفا وماريلاند وسينوى، ويُضطلع بأنشطة إضافية لمراكز الشباب والزراعة في بومي وكيب ماونت وغباربولو ومونتسيرادو ونيمبا. وقبل تفشي الإيبولا، جرى توسيع نطاق البرنامج الأساسي ليشمل ثماني مقاطعات، وأضيفت مقاطعتا نيمبا وكيب ماونت بعد الحصول على أموال تكميلية من برنامج بناء السلام والتثقيف والتوعية بدعم من حكومة هولندا. وتشير نوعية الأدلة المستقاة من المراقبين إلى تقدير المجتمعات المحلية تقديرا عاليا للعمل الذي ينجزه المتطوعون الوطنيون، ليس فقط في مجال تعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية، ولكن أيضا من خلال تعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات التي يكلفون بها. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٤، تحسن كل من نوعية التعليم وعدد التلاميذ المسجلين، والنسبة المئوية للمدرسين الذين يحملون درجة جامعية في ٥٢ مدرسة يعمل فيها المتطوعون. وأفاد مديرو المدارس بأنهم ما كانوا ليعلمون الرياضيات والعلوم من دون دعم المتطوعين. وتمكنت مدارس أخرى من إضافة الصف الحادي عشر إلى المنهج الدراسي، الذي أدى بدوره إلى زيادة معدل الالتحاق بنسبة ١٥٠ في المائة في بعض المدارس. واستفاد أيضا ما مجموعه ١٤ مؤسسة صحية، تعاني من نقص الموظفين، استفادة كبيرة من نشر المتطوعين الوطنيين. وتشير مقابلات مع رؤساء مختلف المستشفيات والمراكز الصحية إلى أن المتطوعين ساهموا بقدر كبير في تحسين تقديم الخدمات، ولا سيما الصحة الإنجابية للمراهقين، ذلك أنهم عادة ما يتواصلون بشكل أفضل بكثير مع المرضى من نفس فئاتهم العمرية. وساعد نشرهم أيضا على تحسين نسبة عمال

الصحة إلى المرضى. واستفادت ١٠ مراكز للشباب أيضا من نشر متطوعين قاموا بدور أمناء التمويل في لجان إدارة مراكز الشباب، مما أفضى إلى تحسين نوعية إدارة المراكز. ويسرو أيضا أنشطة النهوض بالشباب وساعدوا في تدريس الشباب في مختلف المقاطعات مهارات القيادة وحل النزاعات. كما ساهمت المشاريع الزراعية الـ ١٧ التي نُشر فيها المتطوعون في مشاركة الشباب في التنمية. وتشير المقابلات التي أُجريت مع عمال الإرشاد الزراعي إلى أن المتطوعين الوطنيين تمكنوا من إلهام الشباب للمشاركة في المشاريع الزراعية. وبعد إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، قدم المتطوعون، في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، الدعم الرئيسي لتدخلات التصدي لفيروس إيبولا، بما في ذلك اقتفاء أثر مخالطي المصابين، والبحث عن أسر الأطفال المنفصلين عن ذويهم والدعم النفسي – الاجتماعي والتعبئة الاجتماعية.

٥ – مواصلة معالجة قضايا الأراضي من خلال لجنة الأراضي

٨٣ – تجربة نظام السبل البديلة لحل المنازعات في خمس مقاطعات – جرى تشغيل خمسة مراكز للتنسيق، هي زورزور (مقاطعة لوفا)، وغبارنغا (مقاطعة بونغ)، وكاكاتا (مقاطعة مارغيبي)، وغانتا (مقاطعة نيمبا)، وهاربر (مقاطعة ماريلاند) في عام ٢٠١٤ (افتتح مركز سادس في كالدويل، مقاطعة مونسيرادو، في شباط/فبراير ٢٠١٥).

٨٤ – وبدعم قدمه موئل الأمم المتحدة إلى لجنة الأراضي من خلال صندوق بناء السلام، وبالتعاون مع الشركاء الآخرين المشاركين في حل المنازعات على الأراضي، مكنت اللجنة المراكز من تحديد الآليات المحلية البديلة لحل المنازعات وتنسيق تلك الآليات وتعزيزها، وجعلها أكثر شمولا (بحيث تضم شيوخ القبائل والنساء والشباب والزعماء الدينيين). ووفقا لتقارير الرصد لعام ٢٠١٤ الواردة من المراكز الخمسة لتنسيق شؤون الأراضي، فإن ٩٥ في المائة من المسؤولين الحكوميين و ٧٠ في المائة من عموم الناس في المقاطعات العشر التي تغطيها المراكز يدركون حقوقهم المتعلقة بحيازة الأراضي ويفضلون الاستعانة بالمراكز لحل منازعاتهم بشأنها. وقد سجلت في عام ٢٠١٤ في المراكز الخمسة ٢٥٦ منازعة على حيازة الأراضي سويت ٣٤ منازعة منها. ومن مجموع الحالات المسجلة، هناك ٦٤ حالة أبلغت عنها نساء و ١٩٢ حالة أبلغ عنها رجال. وقد أثر تفشي فيروس إيبولا كثيرا على القدرة التشغيلية للمراكز في عام ٢٠١٤. ورغم أن هذا العدد لا يزال دون الهدف المنشود، فإن ازدياد عدد الحالات التي قدمت إلى المراكز تقيم الدليل على وجود تقدم تدريجي في اكتساب ثقة الناس في أن النظم البديلة لحل المنازعات على الأراضي هي في الواقع خيارات مشروعة للفصل في هذه المنازعات. ووفقا للبيانات الأخيرة، فإن ٦٩ في المائة من التسويات لا تزال قائمة بعد مرور عام على توصل المتنازعين إليها. وتشمل

التحديات المتبقية ضرورة زيادة إذكاء الوعي، وتعزيز القدرة على التعامل مع الحالات القائمة في مجتمعات محلية نائية ودعم العمل الذي تقوم به المراكز.

٨٥ - الانتهاء من عمليات التشاور والتدقيق المتعلقة بسياسة الأراضي - فُرغ من إنجاز هذه العمليات في عام ٢٠١٣.

٨٦ - إجراء إصلاحات تشريعية لمعالجة قضايا حيازة الأراضي - عقب تقديم فرقة العمل المعنية بالسياسات مشروع سياسة حقوق الأراضي في الربع الثالث من عام ٢٠١٢، شاركت لجنة الأراضي مشاركة واسعة النطاق في التخطيط لإجراء مشاورات عامة بشأن مشروع السياسة وتنفيذها. وقد قدم قانون حقوق الأراضي إلى البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لاستعراضه. وفُرغ في عام ٢٠١٤ من وضع بيان النوايا للسياسة الوطنية بشأن السبل البديلة لحل المنازعات على الأراضي. وتجري حاليا مناقشة هذه السياسة مع جميع أصحاب المصلحة. ومن المتوقع إصدار بيان بشأن هذه السياسة بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥، سيكون بمثابة أساس لبلورة الإطار القانوني الوطني العام بشأن نظام بديل لتسوية المنازعات على الأراضي يقر به النظام القضائي.

٨٧ - توضيح وضع لجنة الأراضي (التي تنتهي ولايتها الحالية في عام ٢٠١٤) - مُددت ولاية لجنة الأراضي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. عُرض مشروع قانون إنشاء هيئة الأراضي الليبرية الجديدة على مجلس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠١٥ ويُتوقع إنشاء هذه الهيئة في نهاية عام ٢٠١٥ بعد أن يوافق عليها مجلس الوزراء.

٦ - تعزيز الجهود المبذولة بشأن اللامركزية والإصلاح الدستوري

٨٨ - بدء تنفيذ السياسة الوطنية بشأن تحقيق اللامركزية والحوكمة المحلية - نظرا إلى أن تنفيذ سياسة الأخذ باللامركزية يقتضي إدخال تعديلات دستورية، أدرجت لجنة استعراض الدستور مسألة الأخذ باللامركزية كمجال مواضيعي للمناقشة في إطار التربية المدنية والمشاورة العامة الذي وضِع في سياق عملية استعراض الدستور. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أطلقت الرئيسة برنامجا للامركزية، الهدف منه تحويل مجموعة من الدوائر المختارة من العاصمة إلى المقاطعات. وهذه هي المرحلة الأولى من عملية اللامركزية وستنفذ في البداية في ٧ مقاطعات، هي بومي، وبونغ، وغراند باسا، ولوفا، ومارغيبي، وماريلاند ونيمبا.

٨٩ - قيام لجنة استعراض الدستور باستعراض دستور عام ١٩٨٦ وتقديم توصيات بالتعديلات اللازمة، وفقا لاختصاصاتها - في عام ٢٠١٤، أجرت لجنة استعراض الدستور

مجموعة من الأنشطة الإعلامية وعقدت ما مجموعه ٧٣ مشاورة شملت مواطنين في جميع الدوائر الانتخابية في المقاطعات الخمس عشرة، إضافة إلى مشاورات مواضيعية مع الأحزاب السياسية، والزعماء التقليديين والمجموعات النسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني والرابطات المهنية. وعلاوة على ذلك، أجريت مشاورات مع الليبريين في المهجر، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وغانا. وبلغ عدد الليبريين الذي جرت استشارتهم ١٦ ٠٤٨ شخصا وجمّعت مقترحاتهم في توصيات محددة لأغراض إدخال تعديلات على الدستور. وبسبب تفشي فيروس إيبولا، تعين إرجاء موعد عقد المؤتمر الدستوري الوطني إلى آذار/مارس ٢٠١٥.

ثالثا – التزامات لجنة بناء السلام

١ – تعبئة الموارد اللازمة لتطبيق أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة وفي برنامج بناء السلام الليبري والدعوة إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها وإلى التنسيق الفعال فيما بينها؛ وهو ما سينفذ بالتنسيق مع المبادرات الليبرية وبدعم منها

٩٠ – قام رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام بزيارة إلى ليبريا مرتين في عام ٢٠١٤. وكان مرفوقا في الزيارة التي قام بها في شباط/فبراير بنائب رئيس مكتب دعم بناء السلام. وبحث الوفد سبل تحسين الدعم المالي وتعزيز التنسيق وتحقيق أقصى قدر من التآزر لأغراض بناء السلام بالتعاون مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين وحكومة ليبريا. وركزت أيضا المناقشات خلال الزيارة التي قام بها في تموز/يوليه، على احتياجات ليبريا وأولوياتها، في ضوء تقليص قوام البعثة، ولا سيما في قطاعي العدالة والأمن، وذلك استعدادا للمرحلة الانتقالية.

٢ – توسيع قاعدة المانحين لليبريا وتشجيع مشاركة الشركاء على نطاق واسع في جميع المحافل الدولية التي يمكن من خلالها حشد الدعم لليبريا؛ وهو ما سينفذ بالتنسيق مع السلطات الليبرية

٩١ – سلطت الأضواء في عدد من المرات على تعبئة الموارد لأغراض بناء السلام، بما في ذلك في اجتماعات تشكيلة ليبريا في نيويورك وفي اجتماعات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في مونروفيا. وواصل رئيس التشكيلة الدعوة إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي لليبريا، لا سيما في ضوء الأثر المترتب على فيروس إيبولا في عملية بناء السلام في

البلد. وقد تم كذلك من خلال جهود ثنائية تنفيذ جزء كبير من أنشطة التشكيلة في مجال التعاون مع ليبريا وتقديم الدعم لها على نحو مستمر.

٩٢ - وتستدعي الحاجة متابعة خطط الحكومة وبرامجها المتعلقة بالمصالحة والعدالة والأمن، وبخاصة في ضوء التعافي من فيروس إيبولا والتقليص التدريجي للبعثة. وترمي جهود تعزيز فعالية برامج وآليات التمويل القائمة إلى حشد الموارد من أجل بناء السلام والمساهمة فيما تبذله حكومة ليبريا من جهود لضمان توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

٩٣ - وفي حين أن معظم المساهمات الثنائية في عام ٢٠١٤ يركز على مكافحة داء فيروس إيبولا، فإن بعض المساهمات التي تجدر الإشارة إليها تشمل مبلغا قدره ١,٥ مليون دولار قدمته السويد للصندوق الاستئماني للعدالة والأمن في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن، إضافة إلى مبلغ قدره ٠٠٠ ٤٥٠ دولار سيقدم حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من خلال مسؤول التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية ضمن الترتيب المتعلق بسيادة القانون في حالات ما بعد النزاع وحالات الأزمات الأخرى.

٣ - اجتذاب اهتمام مطرد من المجتمع الدولي واتخاذ تدابير في إطاره للدعوة إلى دعم عملية بناء السلام، عن طريق تسليط الضوء على التقدم المحرز والتحديات والمخاطر الماثلة والفرص المتاحة فيما يتعلق بجهود بناء السلام في البلد

٩٤ - عقدت تشكيلة ليبريا المنبثقة عن لجنة بناء السلام أربعة اجتماعات في عام ٢٠١٤ على مستوى التشكيلات والخبراء. والتقى الرئيس بالشركاء الثنائيين والمسؤولين الليبريين في مونروفيا ونيويورك ومدن أخرى لمناقشة جوانب مختلفة من بيان الالتزامات المتبادلة. ونظم أيضا مناسبات لتشكيلة ليبريا مع وزير الدفاع في ليبريا وكذلك مع الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة لليبريا خلال زيارتهما إلى نيويورك. وشاركت تشكيلة ليبريا أيضا في رئاسة الاجتماعين المشتركين مع تشكيلتي سيراليون وغينيا اللذين عقدا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمناقشة الآثار الفورية والطويلة الأجل للأزمة الناشئة عن فيروس إيبولا على جهود بناء السلام والاستعداد لزيادة دعم بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الأزمة.

٤ - العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من مساهماتها في بناء سلام دائم في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية

٩٥ - واصل الرئيس تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن زيارته إلى ليبريا في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي أعقاب بلوغ تفشي فيروس إيبولا في ليبريا ذروته في

تموز/يوليه ٢٠١٤، تعاون الرئيس مع اتحاد نهر مانو، ولا سيما في الاجتماع المشترك بين تشكيلات سيراليون وغينيا وليبريا الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٥ - إسداء المشورة لحكومة ليبريا والشعب الليبري بشأن الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة، خاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي وحقوقها، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والمدوّنة والمصالحة، لتكون بمثابة صوت موضوعي وتوفر، حسب الاقتضاء، الزخم السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة في المسار الصحيح

٩٦ - واصل الرئيس إجراء مناقشات عن المسائل المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية ومشاركة المجتمعات المحلية في إطار متابعته للرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٢ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا. وقام أيضا بزيارة خاصة إلى مركز التنسيق في ليبريا للاطلاع على التقدم المحرز في إنشاء الآليات البديلة لحل المنازعات المتعلقة بالأراضي. وواصل الرئيس كذلك التشديد لدى كبار المسؤولين الحكوميين في ليبريا على أهمية إدارة الأراضي والموارد الطبيعية في كفالة مقومات الاستدامة للبلد، مع مراعاة شواغل المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

٦ - الإسهام في المداولات المتعلقة بليبريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام، بما يكفل انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة ليبريا

٩٧ - خاطب الرئيس مجلس الأمن في ثلاث مناسبات في عام ٢٠١٤. وركز أحد بياناته على النتائج التي خلص إليها في زيارته إلى ليبريا، بما في ذلك تحديات التعجيل بإحراز تقدم في مجال العدالة والأمن، فضلا عن جهود المصالحة الوطنية، والقضايا الجنسانية، وإدارة الأراضي والموارد على نحو يأخذ المنازعات في الاعتبار، ودور المجتمع المدني. وفي الجلستين المعقودتين في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس إحاطتين إلى المجلس بشأن نتائج الاجتماع المشترك لتشكيلات غينيا وسيراليون وليبريا التي ركزت على تأثير الأزمة الناشئة عن فيروس إيبولا وآثارها على بناء السلام.

٧ - الإسهام، فرديا وجماعيا، في دعم ليبريا فيما تبذله من جهود لبناء السلام، عن طريق التعاون على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وتشجيع التنسيق الفعال فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد القطري وصعيدي المقر والعواصم ذات الصلة

٩٨ - واصل الرئيس، من خلال المشاورات الوثيقة التي أجراها مع كبار المسؤولين في البعثة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، ضمان تعزيز تنسيق الدعم فيما بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الدولي والوطني لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة. ومن خلال زياراته إلى ليبريا وبياناته أمام كل من تشكيلة ليبريا ومجلس الأمن استمر الدعم الجماعي وكانت الرسائل متوائمة داخل المجتمع الدولي. وحافظ كذلك على اتصالاته الوثيقة بدوائر المانحين لحشد الدعم لليبريا، وشارك في عدد من المناقشات والمنتديات التي عقدت في نيويورك ومدن أخرى للدعوة إلى دعم بناء السلام في ليبريا.

٨ - رصد أنشطة إعداد وتنفيذ برنامج بناء السلام في ليبريا لكفالة الاستجابة الفعالة لأولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة

٩٩ - ترد الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها زيارات الرئيس إلى ليبريا في تقاريره، وقد جرى إطلاع تشكيلة ليبريا عليها. وفي حين واصلت التشكيلة الدعوة إلى مزيد من التقدم في جهود المصالحة الوطنية (بما في ذلك تعزيز دور المرأة)، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن، وتسبب أثر تفشي داء فيروس الإيبولا في تأخر تنفيذ عدد من مجالات أولويات بناء السلام المنصوص عليها في بيان الالتزامات المتبادلة. وسيتعين استعراض الأولويات ومواءمتها بما يتفق مع استراتيجيات وخطط مرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا.

رابعا - الاستعراض

١٠٠ - في ضوء الأثر الناشئ عن داء فيروس إيبولا على عملية بناء السلام في ليبريا في عام ٢٠١٤، يقترح إعادة النظر في الطريق الذي كان من المقرر مواصلة اتباعه في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة لوضع آلية جديدة في عام ٢٠١٥، مع مراعاة الحاجة إلى ترشيد مختلف الاستراتيجيات والسياسات الوطنية (أي خطة التغيير وخارطة الطريق للمصالحة الوطنية) التي نفذت في مرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا، وكذلك التقليص التدريجي لقوام البعثة.